هو جواب لمن جاز اداء ركوع واحد وتاويل ما زاد على ركوع واحد انه صلى الله عليه وسلم طول الركوع فيها فحسب القوم فرفعوا رؤسهم او ظنوا انه صلى الله عليه وسلم رفع راسه فرفعوا رؤسهم اورفعوا رؤسهم عما عدا الركوع المعتاد فوجدوا النبي صلى الله عليه وسلم راكعا فركعوا معه فعلوا ذلك ثمانية وثمانين فعلل في ظنهم كذلك ظنا منهم ان ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى كل واحد منهم على ما وقع في ظنه ومثل هذه الاشياء قد تقع لمن كان في آخر الصفوف فعائشة رضي الله عنها كانت في صف النساء وابن عباس رضي الله عنه كان في صف الصبيان والذي يدل على صحة هذا التاويل انه عليه الصلاة والسلام لما فعل ذلك بالمدينة الا مرة واحدة فيستحيل ان يكون الكل ثابتا فعلم بذلك ان الاختلاف من الرواة للاشتباه عليهم وقيل انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع راسه ليتبين حال الشمس هل غابت ام لا فظنه بعضهم ركوعا فطلق عليه اسمه فلا يعارض ما رويناه مع هذه الاحتمالات انتهى قال القسطلاني ثم متعقب كلام الحنفية كان الجمع انه لو صلاها كسنة الظهر صحت وكان تاركا للافضل اخذا من حديث قبيصة المذكور وحديث النعمان بن رفيعة جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسال عنها حتى انجلت رواهما ابو داود وغيره باسناد صحيح وحكمهم بالنظر الى احتمال انه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس حملا للمطلق على المقيد متعقب بانها خلاف الظاهر وفيه نظر فان الشافعي لما نقل ذلك قال بحمل المطلق على المقيد وقد نقله عنه البيهقي في المرفة وقال الاحاديث على بيان الجواز ثم قال وذهب جماعة من ائمة الحديث منهم ابن المنذر الى تصحيح الروايات في عدد الركعات وحملوها على انه صلاها مرات ان الجمع جائز وهو الذي ذهب اليه الشافعي ثم البيهقي وهو ترجيح الركوعين بانها اشهر الوجوه لما مر من ان الواقعة واحدة انتهى لكن روى ابن حبان في الثقات انه صلى الله عليه وسلم صلى الخسوف اكثر من هذا العدد فعلى الواقعة متعددة وجرى على هذا السبكي والاذرعي وسبقهما الى ذلك النووي في شرح مسلم فنقل فيه عن ابن المنذر وغيره انه يجوز صلاتها على كل واحد من الانواع الثابتة لانها جرت في اوقات لاختلاف صفاتها محمول على جواز الجميع

اختارم

قال وهذا اقرب انتهى وقد وقع لبعض الحنفية كالبدر العيني ان صلاتها ركعتين كان افضل للاخبار انتهى ورده صاحب عمدة القاري ثم بحديث ابن مسعود عند ابن خزيمة بن صحيح وعبد الرحمن بن سمرة عند مسلم والنسائي وسمرة بن جندب في السنن الاربعة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني وصححها مصححو بانها ركعتان وحملها ابن حبان والبيهقي على ان الكسوف كان حاصلا في الكسوف لان ابا بكرة خاطب بذلك اهل البصرة وقد كان ابن عباس عليهم انما ركعتين في كل ركعة ركوعان كما رواه ابن ابي شيبة وغيره وجاء في حديث جابر عند مسلم ان ذلك وقع يوم مات ابراهيم وفيه ان في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على ان الكسوف ظهر ان رواية ابي بكرة مطلقة وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع فالاخذ بها اولى وتعقبه العيني في شرح البخاري بان حمل ابن حبان والبيهقي على المذكور بعيد وظاهر الكلام يرده وبان حديث ابي بكرة الذي ساقه من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه خطاب اصلا ولئن سلمنا انه خاطب بذلك من خارج فليس صفاه كما حملاه لان الذي كانت عادتكم فيما اذا صليتم ركعتين ركوعين واربع سجدات على ما تترون في سائر الصلاة

قلت [illegible] والذي يقتضيه النظر ان يقال هذه الاعداد وانه صلى الله عليه وسلم صلاها مرات وان الجميع جائز وانه كان يزيد في الركوع اذا طال الكسوف انجلت اولى من ترجيح الركعتين في ركعة لانه يلزم من ذلك تخطئة بقية الرواة وعلى الاول لا يكون ابن رشد في القواعد الاولى حوالتخيير فان الجمع اولى من الترجيح

الثانية

قال في الروضة اذا اجتمعت صلاتان في وقت قدم ما يخاف فوته ثم الاكد فلو اجتمع عيد وكسوف او جمعة وكسوف وخيف فوت العيد او الجمعة لضيق وقتها قدمت وان لم يخف فالاظهر تقديم الكسوف والثاني العيد والجمعة لتاكدهما وبان الزائد كالجمعة ولو اجتمع كسوف ووتر او تراويح قدم الكسوف مطلقا لانها افضل ولو اجتمع جنازة وكسوف او عيد قدم الجنازة ويشتغل الامام بهما ولا يشيعها فلو لم تحضر الجنازة او حضرت ولم يحضر الولي او الامام جماعة ينتظرون الجنازة ويشتغل هو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)